

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 163
نيسان 2020

التقارير الرئيسية

يقدم كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية توقعاتهم لتأثير أزمة الكورونا على الاقتصاد الفلسطيني

في 6 نيسان، عقد مجلس إدارة صندوق «وقفه عز» الذي أنشئ حديثاً، اجتماعه الأول في رام الله

حسب ما أوضحته مصادر السلطة الوطنية الفلسطينية، عاد قرابة 8,000 عامل فلسطيني إلى الضفة الغربية خلال عطلة عيد الفصح اليهودي وبقي حوالي 20,000 عامل فلسطيني في إسرائيل

في 22 آذار 2020 أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وقف التداول في بورصة فلسطين على ضوء قرار حظر التجول الذي أعلنته الحكومة الفلسطينية

الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد - 19 في فلسطين

سُجل في فلسطين 501 إصابة مؤكدة بفيروس كوفيد-19 حتى 29 نيسان 2020، منها 326 حالة في الضفة الغربية و17 حالة في قطاع غزة و158 حالة في القدس الشرقية. هناك أربع حالات وفاة جراء الإصابة بالفيروس، و95 حالة تعافى، أما الغالبية المتبقية فهم مصابون دون أعراض¹.

دون تغافل الخسائر الإنسانية المحتملة والأهمية الواضحة والملحة للجانب الصحي واثره على المجتمع، هذه الأزمة الوبائية والإجراءات الوقائية ستؤدي إلى تأثيرات واسعة النطاق على مختلف القطاعات الاقتصادية في فلسطين. يتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن تتسبب الأزمة بخسارة تقارب 2.5 مليار دولار (13.5%) في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتوقعات خط الأساس لعام 2020. على افتراض استمرار تأثيرات الإغلاق حتى نهاية شهر أيار²، وفقاً لهذا السيناريو، من المتوقع أن ينخفض الإنفاق الخاص للعام بقرابة 1.3 مليار دولار (5.2%)، والاستثمار بقرابة 2.1 مليار دولار (43.4%). قطاع الخدمات سوف يكون الأشد تضرراً من الأزمة بخسائر تقدر بـ1.2 مليار دولار، يليه القطاع الصناعي (362 مليون دولار)، وقطاع البناء (220 مليون دولار) وقطاع الزراعة (200 مليون دولار).

وفي تقديرات متخلفة، توقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) آثار أكثر وطأة على الإقتصاد من خلال توظيف النموذج المحوسب للتوازن العام (CGE) ضمن سيناريوهات مختلفة³. ضمن السيناريو الأول، الذي يفترض استمرار تطبيق تدابير الوقاية والإغلاق الحالية حتى نهاية شهر أيار، يتوقع «ماس» أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20.3%، نتيجة الصدمة في الطلب الناتجة عن تراجع الإنفاق الخاص للعام (بنسبة 21.8% و15.3% على التوالي). أما في السيناريو الثاني، الذي يفترض تمديد الإغلاق والتعافي التدريجي لمدة ثلاث أشهر أخرى، فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 35%، نتيجة تراجع الإنفاق العام والخاص (33.2% و20% على التوالي). ويشير «ماس» إلى ارتفاع معدل البطالة من 25% في 2019⁴ إلى 31% في ظل السيناريو الأول، وإلى 36.5% في ظل السيناريو الثاني. وفي أفضل الظروف يتوقع «ماس» إنكماش الدخل القومي الإجمالي بنسبة 25% نتيجة فقدان الدخل من العمالة في السوق الإسرائيلية.

جدول (1): توقعات الخسائر الناجمة عن أزمة كوفيد - 19، 2020

المؤسسة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	معهد "ماس"
السيناريو	إجراءات إغلاق حتى نهاية أيار	إجراءات إغلاق حتى نهاية حزيران
الناتج المحلي الإجمالي	-13.5%	-20.3%
الإنفاق الخاص	-5.2%	-21.8%
الإنفاق الحكومي	-43.4%	-15.3%
التكوين الرأسمالي الإجمالي	-2%	-26.3%
صادرات	-7.8%	-1.2%
واردات	-	-17.2%
الإيرادات الحكومية	-	-23.9%
العمالة	-	-17.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد "ماس".

أعدت سلطة النقد الفلسطينية (PMA) كذلك تقديراتها الخاصة للتأثيرات المتوقعة للأزمة الحالية استناداً إلى سيناريوهين مختلفين، يفترض الأول استمرار سياسة الإغلاق حتى نهاية حزيران، والثاني يفترض استمرار سياسة الإغلاق حتى نهاية آب⁵. تقدم سلطة النقد تنبؤاتها بشكل ربعي بناء على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتعتبر توقعاتها أكثر تحفظاً من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد "ماس"، وذلك لأنه تم إعدادها في فترة مبكرة من ظهور الفيروس وتطرفت فقط إلى الحسابات الاقتصادية الرئيسية.

1 www.corona.ps/
2 www.pcb.gov.ps/portals_pcb/PressRelease/Press_En_23-4-2020-forc-en.pdf
3 www.mas.ps/files/server/2020204173236-1.pdf المراب الاقتصادي - ملحق خاص، سيتم نشره في أيار 2020
4 www.pcb.gov.ps/portals_pcb/PressRelease/Press_En_23-4-2020-forc-en.pdf
5 https://bit.ly/2K9y9uH

جدول (2): التأثير المتوقع لأزمة كوفيد - 19 على معدلات

النمو للمؤشرات الرئيسية

المؤشر	نمو الناتج المحلي الإجمالي		استهلاك خاص		الاستهلاك الحكومي		الاستثمار	
	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني
السيناريو								
الربع الأول	%-3.7	%-3.7	%-4.7	%-4.7	%2.4	%2.4	%-6.8	%-6.8
الربع الثاني	%-8.9	%-8.9	%-16.3	%-16.3	%4.2	%4.2	%-17.4	%-17.4
الربع الثالث	%3.4	%-6	%5	%-13.1	%2	%5.7	%4.3	%-12.7
الربع الرابع	%1.8	%-3.1	%3	%3	%2	%2	%0	%7.2
سنة 2020	%-1.8	%-3.8	%-3.2	%-7.7	%2.6	%3.6	%-4.9	%-7.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

يشير سيناريو سلطة النقد الأول إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% خلال العام 2020، نتيجة انخفاض الاستهلاك الخاص بـ 4.5% والاستثمار بـ 4.9%. وفي ظل السيناريو الثاني، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي بنسبة 3.8% خلال العام، نتيجة انخفاض الاستهلاك الخاص بـ 7.7% والاستثمار بـ 7.2%.

توقعت سلطة النقد الفلسطينية تشير إلى ارتفاع الاستهلاك الحكومي خلال فترة الأزمة، وخاصة الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية العامة. السيناريو الأول بين ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنحو 2.6% في العام 2020، بالمقارنة مع 3.6% في ظل السيناريو الثاني.

السياحة وخدمات الإقامة والطعام

قطاع الخدمات هو الأكثر تأثراً بالأزمة حسب جميع التقديرات المتاحة، وبالأخص، الأنشطة السياحية والقطاعات ذات الصلة (خدمات الإقامة والطعام) وخدمات النقل. وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد العاملين في الأنشطة المرتبطة بقطاع السياحة أكثر من 38 ألف عامل/عاملة في 2018 (4% من القوى العاملة الفلسطينية) وجميعهم تأثروا بالأزمة الحالية بشكل مباشر.⁶

سياسة الإغلاق والعزل تهدد قطاع الفنادق بشكل مباشر بسبب اعتماد القطاع على تدفق السياح. في العام 2018، بلغ مجموع السياح الذين زاروا فلسطين حوالي 3.4 مليون سائح، أنفقوا 1.3 مليار دولار منها 300 مليون دولار على قطاع الفنادق والإقامة.⁷ أضيفت بيت لحم 38% من الزائرين القادمين إلى فلسطين في العام 2018، تلاها أريحا والأغوار (35%). وبلغ الإنفاق الكلي للفلسطينيين على السياحة الداخلية حوالي 160 مليون دولار خلال نفس العام.

ومنذ ان بدأ الإغلاق في منتصف آذار اغلق ما يقارب 5000 مطعم ومقهى ابوابهم في فلسطين، 700 منها في رام الله. وهناك حوالي 21,000 عامل يعملون في هذه المنشأة (2% من القوى العاملة) معظمهم عمال مياومة أو بالساعة، أي أنهم فقدوا وظائفهم ودخلهم. ومن المتوقع أن تصل خسائر القطاع إلى 400 مليون شيكل شهرياً، مما قد يؤدي إلى إفلاس العديد من هذه المنشأة إذا ما استمرت هذه الأزمة لفترة أطول.⁸

الرعاية الصحية

القطاع الصحي يعاني من معيقات وتحديات عديدة حتى قبل اكتشاف أولى حالات كوفيد-19 في فلسطين. في شباط، أعلن أطباء الضفة الغربية عن إضراب جزئي لمدة أسبوعين للإحتجاج على النقص الحاد في كادر موظفي القطاع الصحي والمعدات والأسرة.⁹ وسيجد هذا النقص من قدرة النظام الصحي على تقديم الرعاية اللازمة للحالات الحرجة خلال الأزمة الوبائية الحالية وخاصة إذا ما زاد الوضع سوءاً.¹⁰ يتوفر في فلسطين 375 سرير وحدة عناية مشددة (ICU) للبالغين في جميع المستشفيات الخاصة والحكومية. كذلك هناك 295 جهاز

تنفس صناعي (175 في الضفة الغربية و120 في قطاع غزة)، أكثر من 80-90% منها قيد الاستخدام منذ 2 نيسان، وفقاً لتقارير حديثة.¹¹

هناك 19,200 موظف يعملون في قطاع الرعاية الصحية، أي 12.7% من إجمالي العاملين في قطاع الخدمات و4% من مجموع القوى العاملة في فلسطين. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة العمالة في قطاع الرعاية الصحية، ويشمل هذا الأطباء ذوي التخصصات ذات الصلة بتشخيص أو علاج أعراض الفيروس، وكذلك الممرضات وفنيو المختبرات. على النقيض من ذلك، بعض الأنشطة الصحية مثل العناية بالأسنان، والبصريات، والعلاج الطبيعي ستغلق مؤقتاً.

ارتفاع استثمارات رأس المال الثابت من التأثيرات الأخرى المتوقع أن تطل قطاع الرعاية الصحية، إذ ازداد الطلب على أجهزة التنفس الاصطناعي وغيرها من الإمدادات الطبية. كما سترتفع المصاريف التشغيلية للرعاية الصحية، مع ارتفاع الإنفاق على معدات الحماية الشخصية مثل الأقنعة، والتعقيم، والستر الواقية ونظارات السلامة، وكذلك المضادات الحيوية والأدوية المضادة للفيروسات. كان هناك بعض الاستجابة المحلية لهذه الزيادة في الطلب، إذ حولت بعض المصانع إنتاجها إلى إنتاج معدات الحماية الشخصية.¹²

استناداً إلى تحليل أعدته معهد "ماس" حديثاً، من المتوقع ألا يواجه قطاع الرعاية الصحية أي تغيير يذكر في الإنتاجية إذا ما استمرت إجراءات الإغلاق حتى نهاية شهر أيار. لكن في ظل تطبيق السيناريو الثاني وتمديد فترة الإغلاق، من المحتمل أن تتخفف إنتاجية القطاع بقرابة 25%.¹³

القطاع المصرفي

الأزمة ستترك أثراً محدوداً على القطاع المصرفي الفلسطيني، وذلك لأن بيئة الأعمال المحلية ذات مخاطرة عالية والمؤسسات المصرفية تحافظ على احتياطي عالي وتدابير متحفظة أخرى للحفاظ على الاستقرار المالي وجزء الائتمان. بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك 16.6%، في العام 2019 وهذه النسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمتطلبات بازل III (10.5%) وأنظمة سلطة النقد الفلسطينية (12%). وكانت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول حوالي 9.1%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل III (3%).¹⁴

من المتوقع أن تواصل أسعار الفائدة العملية تراجعها، مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية وانخفاض في صافي أرباح المصارف من الفوائد. يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى ارتفاع الطلب على القروض والرهن العقاري وطلبات إعادة التمويل، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الاقتراض بسبب الظروف الاقتصادية السيئة الناجمة عن الأزمة. كما سترتفع خسائر الائتمان ومعدلات التعثر (بعد الأزمة)¹⁵ ويمكن أن يصل معدل التعثر قرابة 8% خلال العام الحالي (مقارنة بـ 4% في 2019)،¹⁶ مما سيؤدي لخسائر في الإيرادات والأرباح.

سيرتفع الطلب على الخدمات المالية الرقمية وخدمات التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني أيضاً، مما سيخلق حاجة لخدمات الدفع غير النقدي في الصيدليات ومحلات البقالة والمنتجات الزراعية والمخابز وغيرها من المنشأة الأساسية التي تفتقر في الغالب لمثل هذه الخدمات.¹⁷ وأخيراً، سيزداد حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الفلسطيني للقطاع العام نتيجة ارتفاع النفقات العامة وانخفاض عائدات الضرائب. من أجل التخفيف من آثار كوفيد-19، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في فلسطين تنص على تأجيل دفعات القروض لمدة أربعة شهور (وستة أشهر للشركات العاملة في مجال السياحة والضيافة)، ويمكن تمديد هذه الفترة وفقاً لتطورات

www.timesofisrael.com/80-90-of-ventilators-in-west-bank-and-gaza-already-in-use-who-official-says/ 11

http://english.wafa.ps/page.aspx?id=08J7cva115382919696a08J7cv 12

https://bit.ly/2RU4D04 13

https://bit.ly/2Xy6vj 14

https://bit.ly/2XcAwT 15

https://bit.ly/2XcAwT 16

https://bit.ly/2XcAwT 17

https://bit.ly/2XzDnlf 18

www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3555 6

www.aliqtisadi.ps/article/74517/ 7

www.aliqtisadi.ps/article/74314/ 8

https://bit.ly/2ykPcHC 9

www.corona.ps/files/Palestine_COVID-19_Response_Plan_Final.pdf.pdf 10

أعربت الحكومة الفلسطينية عن بالغ قلقها إزاء تأثير الأزمة الاقتصادية الوشكة على المالية العامة. فقبيل أزمة كوفيد-19، كانت السلطة الوطنية الفلسطينية لا تزال في طور التعافي من أزمة إيرادات المقاصة مع إسرائيل لعام 2019 ومن تراجع المساعدات الخارجية على مدى السنوات الماضية.³⁰ تقدر الحكومة الفلسطينية أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد-19 ستحد بشدة من قدرتها على الحفاظ على الخدمات العامة الحالية وستزيد من حاجتها لدعم اقتصادي فوري. ونتيجة لهذه الأزمة، تتوقع الحكومة إنخفاضا في الإيرادات العامة بنسبة 40%، مما سيرفع العجز العام من مستواه الحالي والبالغ 800 مليون دولار إلى -1.8 2.4 مليار دولار. وفي إطار سعيها للحد من الأضرار، كما سبق ذكره، طلبت الحكومة قرضا مجمعا بقيمة 1.4 مليار شيكل من سلطة النقد الفلسطينية، يتم توفيره من البنوك العاملة في فلسطين.³¹ بالإضافة إلى ذلك، فقد طالبت الحكومة الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية بتحويل 1.05 مليار شيكل إسرائيلي من الإيرادات المحتجزة لديها (بما في ذلك 650 مليون شيكل إسرائيلي محتجزة بموجب قانون الأسرى الإسرائيليين). وحتى 28 نيسان، لم تحول إسرائيل سوى 120 مليون شيكل.³²

أزمة كوفيد-19 والعمال الفلسطينيين في إسرائيل

حسب ما أوضحته مصادر السلطة الوطنية الفلسطينية، عاد قرابة 8,000 عامل فلسطيني إلى الضفة الغربية خلال عطلة عيد الفصح اليهودي.³³ وبقي حوالي 20,000 عامل فلسطيني في إسرائيل حتى 29 نيسان.³⁴

في 17 آذار، أعلن رئيس الوزراء د. أشنتية عن مهلة ثلاثة أيام لن يسمح بعدها بدخول العمال من الضفة الغربية لإسرائيل. وجاء هذا الإعلان بعد الاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية على السماح للعمال الفلسطينيين بالبقاء في أماكن عملهم في إسرائيل، ما دام أصحاب العمل يوفرون السكن الملائم والظروف الصحية المناسبة المعتمدة لدى السلطات الإسرائيلية.³⁵ واستجابة لهذا الإعلان، دخل عشرات الآلاف من العمال إلى إسرائيل وبقوا هناك لفترة طويلة قبل إغلاق المعابر.

وبالرغم من رفع درجة التنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية طوال فترة الأزمة.³⁶ يؤكد مسؤولون في السلطة الوطنية الفلسطينية على أن الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بحركة العمال الفلسطينيين بين إسرائيل والضفة الغربية غير كافية.³⁷ وأعربت السلطة الوطنية الفلسطينية عن قلقها من أن حاجة أصحاب العمل الإسرائيليين إلى العمال الفلسطينيين في قطاعات الإنشاءات والزراعة قد تدفع السلطات الإسرائيلية إلى الامتناع عن تطبيق القيود على حركة العمل عبر الحدود بشكل كامل. وقد تم الإبلاغ عن عدة حالات سمحت فيها السلطات الإسرائيلية للعمال الفلسطينيين بدخول الضفة الغربية عبر مناطق غير خاضعة للمراقبة³⁸ وأفادت العديد من التقارير الصحفية بأن إسرائيل لا تتخذ إجراءات كافية لمنع العمال من العودة إلى إسرائيل.³⁹

حذر تقرير نشرته صحيفة كالساليست (Calcalist) المالية الإسرائيلية في 6 آذار من الخسائر التي قد يتكبدها قطاع الإنشاءات الإسرائيلي إذا لم يُسمح للعمال بالعودة إلى إسرائيل. ويشير التقرير إلى أن القيود المفروضة على دخول 65,000 فلسطيني يعملون في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي قد يؤدي إلى تأخير تسليم حوالي 70,000 شقة، وهو ما قد يتسبب في خسارة شهرية تقدر بمبلغ 4.56 مليار شيكل (1.18 مليار دولار) من الناتج المحلي الإجمالي.⁴⁰

حالة الطوارئ التي أعلنت عنها الحكومة.¹⁸ شملت تعليمات سلطة النقد الفلسطينية أيضا توسيع سقف بطاقات الائتمان وسقف الائتمان الممنوحة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعملاء الأفراد المتضررين من هذا التطور الجديد. وأوضح أنها ستعلق العمل بالتصنيف الائتماني للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررين على نظام الشيكات المرتجعة، ولكن تم تعديل هذا القرار في فترة لاحقة. كما طلبت سلطة النقد من المصارف ان تقدم ائتمانات جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وتوفير الائتمان المباشر لقطاع الصحة.

توجهت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى سلطة النقد للحصول على قرض مجمع من القطاع المصرفي بقيمة إجمالية قدرها 1.4 شكيل، وهذا سيخفف من الخسائر التي قد تتحملها البنوك نتيجة الأزمة. سيقدم القرض على مدى ستة أشهر، لإتاحة المجال للسلطة الفلسطينية للتعامل مع التراجع في إيراداتها.¹⁹ وعلى الرغم من أهمية التدابير التي اتخذتها سلطة النقد الفلسطينية والقطاع المصرفي الفلسطيني، إلا أنه لا يمكن تجاهل المخاطر المحتملة المرتبطة بمشاكل السيولة، وخاصة إذا تحققت أسوأ سيناريوهات كوفيد-19.

استجابة الحكومة الفلسطينية لكوفيد-19

استجابت الحكومة الفلسطينية بحزم وسرعة للأزمة الوبائية التي سببها كوفيد-19، وعملت على تكثيف القيود على الحركة وإجراءات التباعد بشكل تدريجي مع ظهور حالات جديدة في فلسطين وانتشار الفيروس في العالم بشكل واسع. وبعد أن بدأ معدل انتشار الفيروس في التراجع محليا بفضل التباعد الاجتماعي والحجر الصحي وإجراء الاختبارات وتقييم الحركة، بدأت الحكومة بتخفيف هذه الإجراءات تدريجيا.

مازال الفلسطينيون يخضعون للعديد من هذه الإجراءات الوقائية حتى تاريخه (29 نيسان) والتي بدأت في 5 آذار عندما قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإعلان حالة الطوارئ بعد تأكيد إيجابية الحالات الأولى في مدينة بيت لحم.²⁰ وفي اليوم نفسه، أنشأ رئيس الوزراء محمد اشتية مركز قيادة عمليات الطوارئ للإشراف على تدابير احتواء الأزمة وتوعية الجمهور وحشد الموارد وضمان إمكانية التواصل مع الجمهور.²¹ وشملت التدابير التي اتخذتها الحكومة إغلاق الأماكن العامة والمدارس والجامعات وحظر التجمعات العامة وإلغاء الأنشطة السياحية والدينية.²² كما تم اخضاع جميع المسافرين الوافدين إلى الضفة الغربية من الأردن للحجر الصحي والاختبار الإلزاميين.²³

في 16 آذار، عقدت الحكومة الفلسطينية اتفاقا مع ممثلي مؤسسات القطاع الخاص يقضي بدفع 50% من رواتب موظفي هذه المؤسسات لشهري آذار ونيسان.²⁴ وبتاريخ 22 آذار، فرضت الحكومة الفلسطينية حظر تجوال شامل.²⁵ وفي 26 آذار، أعلنت الحكومة الفلسطينية عن خطة الاستجابة لكوفيد-19.²⁶ وبدأت إجراءات الحماية الاقتصادية، بما فيها حظر التلاعب بالأسعار.²⁷

وبالرغم من استجابة الحكومة الفلسطينية السريعة لكوفيد-19، إلا أن خطر تفشي العدوى ما زال يشكل خطورة عالية كون قطاع الصحة يفتقر للقدرات والموارد اللازمة للتصدي لهذه الجائحة الكبيرة.²⁸ تشهد غزة على وجه التحديد تهديدا خطيرا لأن النظام الصحي يعاني من نقص في الأطقم الطبية والأدوية والمعدات الطبية، بالإضافة إلى عجز كبير في المياه والكهرباء بسبب الحصار طويل الأمد المفروض عليها.²⁹ ولهذا، من المحتمل أن ينتشر الفيروس فيها انتشارا كارثيا إذا ما تم احتوائه.

30 راجع النشرة الاقتصادية الفلسطينية 157: <https://bit.ly/2wVATJ8>
31 www.aliqtisadi.ps/article/74430/
32 <https://www.aliqtisadi.ps/article/74284/>, <https://www.aliqtisadi.ps/article/74159/>
33 <https://bit.ly/2wXtIVV>
34 www.haaretz.com/israel-news/premium-high-court-petition-demands-health-insurance-for-palestinian-laborers-in-israel-1.8805710
35 www.facebook.com/120393554694691/posts/2813531572047529/?d=n
36 <https://bit.ly/2VzHgdC>
37 <https://bit.ly/2XGVaNY>
38 <https://bit.ly/3anvPLj>, www.facebook.com/watch/?v=53897038675160, www.972mag.com/checkpoint-palestinian-laborers-coronavirus/
39 www.972mag.com/separation-barrier-west-bank-coronavirus/
40 www.calcalist.co.il/real_estate/articles/0,7340,L-3799030,00.html

<https://bit.ly/2RhgDSw> 18
www.aliqtisadi.ps/article/74435/ 19
<https://reut.rs/3cu5M6P> 20
<https://bit.ly/2ViUFla> 21
http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=cffEiNa871532594889acffEiN 22
www.facebook.com/pal.border/photos/a.283298038535811/1300393933492878/ 23
www.aliqtisadi.ps/article/74165/ 24
<http://english.wafa.ps/page.aspx?id=jo0Vpia115478094996ajo0Vpi> 25
www.un.org/unispal/document/coronavirus-disease-2019-covid-19-who-update-17/ 26
<http://english.wafa.ps/page.aspx?id=DkLuRka115405761768aDkLuRk> 27
<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/state-emergency-palestine-28-covid-19-response-plan> 28
www.ochaopt.org/content/covid-19-emergency-situation-report-19 29

للانضمام إلى آلية التنسيق التي تقودها الحكومة لتبادل المعلومات حول الاحتياجات الحيوية وتنسيق الاستجابات اللازمة، والعمل معا على تتبع المؤشرات الرئيسية والأهداف المنجزة. حددت الحكومة الفلسطينية 120 مليون دولار كإحتياجات ملحة لتمويل الإستجابة الصحية المباشرة لكوفيد-19، بما في ذلك توفير الكوادر الطبية والمعدات والأدوية. كما ذكرت أنها تحتاج لمبلغ يتراوح بين 1.8 و2.4 مليار دولار لسد العجز في الموازنة، وذلك لتغطية النفقات التشغيلية، بما في ذلك الرواتب والمعاشات التقاعدية، والحفاظ على شبكات الأمان للفئات الأكثر ضعفا وتضررا.

في 9 نيسان، أعلن الإتحاد الأوروبي (EU) عن تقديم حزمة مساعدات بقيمة 71 مليون يورو لدعم جهود الحكومة الفلسطينية في مكافحة الوباء.⁵⁰ ورحب الإتحاد الأوروبي بالتدابير الوقائية المتخذة حتى الآن من قبل الحكومة. وجاءت حزمة مساعدات الإتحاد الأوروبي، والتي تشمل أيضا مساعدات إنسانية، كإستجابة مباشرة لخطة الحكومة الفلسطينية للإستجابة للوباء. وتخصص الحزمة مبلغ 49.5 مليون يورو لدعم قطاع الرعاية الصحية (بما في ذلك ستة مستشفيات في القدس الشرقية)، و5.5 مليون يورو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، و5 مليون يورو للتجمعات المهمشة، و10.9 مليون يورو مساعدات إنسانية لعدة منظمات دولية منها وكالات الأمم المتحدة ووكالة الغوث الدولية، ومنظمات غير حكومية.

في 2 نيسان، اعتمدت مجموعة البنك الدولي مساعدات طارئة بمبلغ 5 مليون دولار للتصدي لإحتياجات قطاع الرعاية الصحية العاجلة في فلسطين.⁵¹ جاء هذا التمويل بعد إعادة تدوير مبلغ سابق بقيمة 800,000 دولار كان البنك الدولي قد أقره في 6 آذار 2020 باعتباره إستجابة فورية لدعم وزارة الصحة الفلسطينية.

استجابت دول أخرى لطلبات الحصول على دعم أيضا، حيث تبرعت الصين لفلسطين بـ 10,000 عدة فحص للفيروس، وقدمت تركيا مساعدات طبية لقطاع غزة، وتعدت الولايات المتحدة بتقديم دعم بمبلغ 5 مليون دولار.⁵²

حجم التداول في بورصة فلسطين كما هو نهاية آذار 2020

في 22 آذار 2020 أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA) وقف التداول في بورصة فلسطين على ضوء قرار حظر التجول الذي أعلنته الحكومة لفلسطينية.⁵³ وعادت وأعلنت في 21 نيسان عن استئناف التداول اعتبارا من 3 أيار 2020 استنادا إلى أحدث قرارات الحكومة الفلسطينية بالرفع التدريجي لحظر التجول.⁵⁴

وكان مؤشر القدس قد شهد تراجعا مستمرا خلال شهر آذار، إذ استقر عند مستوى 498.9 نقطة في آخر يوم للتداول (تراجع بنسبة 6.6%) وقد تم تداول 3.7 مليون سهم بقيمة إجمالية 8.1 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل إنخفاضا في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 30%.

نظرا لإغلاق الحدود مع الأردن ومصر منذ أكثر من شهر، فإن المصدر الوحيد لانتشار عدوى كوفيد-19 في فلسطين هو إسرائيل والتي شهدت معدلات عدوى عالية بالمقارنة مع فلسطين ووصل عدد الحالات فيها إلى 15,782 حالة حتى تاريخ 29 نيسان.⁴¹ وأغلبية حالات الإصابة بالفيروس في الضفة الغربية (77%) هم من عمال عائدین من إسرائيل⁴² وانتشار المرض في المجتمع انحصر بشكل كبير بين عائلات العمال والمخالطين لهم.⁴³ إن الاكتظاظ اليومي في المعابر ونقاط التفطيش والاتصال مع أصحاب العمل الإسرائيليين والتنقل اليومي بين الضفة الغربية وإسرائيل كلها من العوامل التي قد تؤدي أيضا إلى انتشار أسرع للفيروس بين العمال.⁴⁴

ونظرا لعدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على من يستطيع الدخول إلى الضفة الغربية وضعف تعاون السلطات الإسرائيلية، تكافح الحكومة الفلسطينية لوقف حركة العمال من وإلى الضفة الغربية. وكإستجابة، نشرت وزارة الصحة الفلسطينية فرق للفحص خلف نقاط التفطيش الإسرائيلية. ورغم ذلك، فإن تعقب الفيروس بشكل منهجي كان ضعيفا لأن الكثير من العمال يعبرون عبر مناطق غير خاضعة للمراقبة.⁴⁵ يشكل العمال في إسرائيل مصدر دخل رئيسي للاقتصاد الفلسطيني، وهم يوفران مصدر رزق لعشرات الآلاف من الأسر ويحفزون الاستهلاك المحلي.⁴⁶ يجني العامل العادي في إسرائيل أكثر من ضعف متوسط الأجر الذي يحصل عليه العامل في الضفة الغربية. وفي عام 2019، كان عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية 133,000 عامل، ووصل إجمالي الدخل الذي جناه هؤلاء العمال قرابة 2.55 مليار دولار (15% من الناتج المحلي الإجمالي).⁴⁷

صندوق "وقفة عز"

في 6 نيسان، عقد مجلس إدارة صندوق "وقفة عز" الذي أنشئ حديثا، اجتماعه الأول في رام الله. وبدأ المجلس المكون من 30 من رواد الأعمال الفلسطينيين في حشد الدعم لمساعدة الحكومة في جهودها لمكافحة تأثيرات كوفيد-19. ويهدف الصندوق إلى جمع التمويل والتبرعات من القطاع الخاص والمواطنين الأفراد، سواء على المستوى المحلي أو بالخارج، لدعم جهود وزارتي التنمية الاجتماعية والصحة وقطاع الرعاية الصحية.⁴⁸

قد جمع الصندوق لغاية 29 نيسان 12.5 مليون دولار (8.8 مليون دينار اردني) حتى اللحظة، ويهدف الصندوق إلى جمع تبرعات بقرابة 28 مليون دولار (20 مليون دينار اردني) لصالح 75 الف أسرة مهمشة ومتضررة من الازمة.⁴⁹

إستجابة المجتمع الدولي

دعت خطة الإستجابة الفلسطينية لوباء كوفيد-19 المنظمات الدولية

<https://bit.ly/3elzE00>, <https://bit.ly/3elEQlq>, www.worldometers.info/coronavirus/country/israel/ 41
42 حسب ما أعلنه رئيس الوزراء/Dr.Shtayyah/ www.facebook.com/Dr.Shtayyah/
43 www.alquds.com/articles/1586248416063681700/
44 <https://bit.ly/2K9NoUF>
45 <https://bit.ly/3ag3LJG>
46 www.pcb.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_13-2-2020-LF4th-en.pdf
47 <https://bit.ly/3bKt1W/> <https://bit.ly/3ex7Axo>
48 <https://bit.ly/350Bl5l>
49 www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/04/06/1327550.html, www.waqfetizz.ps/, www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/04/27/1332836.html



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنك إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org